المجلس الوطني السوري يشكك في التزام دمشق وفرنسا تتهمها بالمخادعة

أنان يقول إن القوات السورية انسحبت «جزئياً» من 3 مناطق ومجلس الأمن يتبنى بياناً رئاسياً ويحذّر الحكومة من «إجراءات أخرى»

صورة عن الانترنت لاعمدة الدخان تتصاعد من مواقع القصف في دوما

عواصم ـ وكالات: قال مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية كوفي انان أمس ان الحكومة السورية أبلغته انها بدأت بسحب قواتها جزئيا من ثلاث مدن، إلا ان تقارير لاتزال ترد مشيرة الى ان مستوى الضحايا في سورية «مقلق».

وقال انان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة انه يجب على الرئيس السوري بشار الأسد «القيام بعمل أكبر بكثير» لتطبيق سحب القوات والأسلحة الثقيلة من المدن.

وأضاف أنان ان الحكومة السورية أبلغته بانها بدأت في «الانسحاب الجزئي» من مدن ادلب والزبداني ودرعا». واستدرك «ما زلت بانتظار المزيد من العمل ومعلومات أكثر اكتمالا».

وأضاف «من الواضح انه يلزم القيام بأعمال اكبر بكثير وبشكل ملح. ويلزم القيام بخطوات فورية ويمكن التحقق منها لإكمال تطبيق الالتزامات في الأيام الحاسمة المقبلة».

وأضاف «من الواضح ان العنف لايزال متواصلا. ولاتزال ترد تقارير يومية عن مستويات مقلقة من الضحايا وغيرها من الانتهاكات».

وقال انان انه اذا سحبت الحكومة قواتها وأسلحتها من المدن بحلول العاشر من ابريل، فانه سيدعو الى الوقف الكامل للأعمال القتالية بحلول الساعة السادسة صباحا بتوقيت دمشق في 12 ابريل.

وقال ان جماعات المعارضة التي تحدث معها فريقه «التزمت بالدعوى الى وقف العنف فور تطبيق الحكومة السورية لالتزاماتها بشكل واضح».

وأضاف «ادعو الحكومة وقادة المعارضة الى إصدار توجيهات واضحة حتى تصل الرسالة الى جميع أنحاء البلاد والى كل مقاتل وجندي على المستوى المحلي».

إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قدم في الاجتماع نظرة أكثر تشاؤما حيث قال ان العنف في سورية ضد المدنيين لم يتوقف وان الصراع المندلع منذ عام والذي قتل الآلاف بالفعل يزداد سوءا.

وقال بان للجمعية العامة للأمم المتحدة «رغم قبول الحكومة السورية خطة أنان فلم يتوقف العنف والهجمات على المناطق. الوضع على الأرض يواصل التدهور».

في المقابل، أبدى المجلس الوطني السوري المعارض أمس تشككه في التزام الرئيس السوري بشار الأسد بخطة سلام وضعها الوسيط الدولي كوفي انان.

وقال عضو اللجنة التنفيذية للمجلس الوطني السوري المعارض فاروق طيفور الذي تحدث في مؤتمر «الحملة الدولية لنصرة الشعب السوري» في اسطنبول أمس انه لا توجد مؤشرات على تراجع القتال في سورية رغم ابلاغ السلطات لأنان انها بدأت سحب القوات من ثلاث مناطق.

وقال طيفور ان عدد «الشهداء» امس تجاوز المائة. وأضاف طيفور ان العنف والقتل وإحراق المنازل يتواصل من جانب الحكومة.

بموازاة ذلك، قدم مجلس الأمن الدولي أمس دعمه الرسمي لموعد العاشر من ابريل الذي حدده أنان لإنهاء هجمات النظام السوري على المدن التي تشهد تمردا على النظام.

وتبنى المجلس بيانا في اجتماع عقده أمس دعا فيه «الحكومة السورية الى التطبيق العاجل والواضح لالتزاماتها» بعد موافقتها على ذلك التاريخ، بحسب ما أفاد ديبلوماسيون لـ «فرانس برس».

وقال المجلس انه استنادا الى تقارير انان حول ما ينفذه الأسد، فإنه «سيدرس اتخاذ مزيد من الإجراءات المناسبة».

وقال ديبلوماسيون شاركوا في المحادثات انه تم تخفيف لهجة البيان بناء على طلب روسيا.

فقد تم تغيير الاقتراح الأصلي الذي طرحته الدول الغربية بحيث استبدلت كلمة «يطالب» المجلس سورية بسحب قواتها وأسلحتها الثقيلة، الى كلمة «يدعو المجلس» سورية للقيام بذلك، كما تم استخدام «التطبيق الواضح» بدلا من عبارة «التطبيق الذي يمكن التحقق منه».

في هذه الأثناء، وصل فريق بعثة استطلاعية دولية أرسله انان، الى دمشق أمس لتمهيد الطريق لوصول المراقبين الدوليين الى هذا البلد، حسبما أفاد متحدث باسم انان.

ويرأس الفريق النرويجي الجنرال روبرت مود المختص بشؤون الشرق الأوسط، والذي سيلتقي مع مسؤولين في السلطات السورية لبحث «تفاصيل نشر بعثة المراقبين الدوليين»، بحسب المتحدث احمد فوزي.

وأبلغ انان الأمين العام السابق للأمم المتحدة، مجلس الأمن الاثنين بان عليه ان يدرس امكانية إرسال بعثة لمراقبة الأحداث في سورية حيث يقول ناشطون ان اكثر من عشرة آلاف شخص قتلوا في حملة القمع التي يشنها النظام ضد المناهضين له منذ مارس 2011.

وقال المتحدث باسم انان انه لا يمكن إرسال مراقبين إلا اذا اصدر مجلس الأمن قرارا يأمر بإرسالهم.

في غضون ذلك، أعرب وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه أمس عن عدم تفاؤله بتطبيق الرئيس السوري بشار الأسد خطة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية في سورية كوفي انان التي تدعو الى سحب القوات العسكرية من المدن قبل 22 الشهر الجاري فيما استبعد الحل العسكري ضد الانقلابيين في مالي.

وقال جوبيه في تصريح صحافي هنا «اعتقد أن بشار الأسد يخادع وهو يتظاهر امام كوفي انان بموافقته على خطة السلام المكونة من النقاط الست وفي الوقت نفسه مستمر في استخدام القوة».

مسؤول سوري لـ «الأنباء»: سحب الآليات الثقيلة مشروط بوقف بعض الدول تسليح المعارضة

أكد مسؤول سوري رفيع المستوى لـ «الأنباء» أن بلاده بدأت بسحب الآليات الثقيلة من المدن على أن يستكمل سحب بعض الوحدات في العاشر من ابريل الجاري، مشيرا إلى أن البنود الأولى لخطة كوفي أنان تتضمن البدء بسحب الآليات الثقيلة والتنسيق مع وزارة الخارجية السورية والجهات المعنية، لافتا في الوقت نفسه إلى أنه لا يوجد دولة ترغب بأن يكون جيشها خارج الأماكن المخصصة له. وكشف المسؤول السوري أن اتصالا أجراه وزير الخارجية السوري وليد المعلم مع المبعوث الاممي كوفي أنان أوضح خلاله أن السحب مشروط بأن يستكمل أنان خطته التي تتضمن الطلب إلى الدول التي أعلنت دعمها تسليح المعارضة أن تتوقف عن تسليح المسلحين ونزع أسلحتهم، مشيرا إلى أن سورية تريد معرفة مدى قدرة أنان على تنفيذ ما عليه فالمسألة تتطلب خطوات لا خطوة واحدة.

وقال المسؤول السوري ان أنان وخلال زيارته لسورية التقى الرئيس السوري بشار الأسد مرتين وأقر أمامه أن الدولة السورية محقة وهي طرف واحد أما المعارضة فهي متفرقة، لكنه أشار إلى أن أنان قال خلال الاتصال مع المعلم: لدينا أناس يتحدثون للمعارضة حول الخطوات المرتبطة بوقف التسليح.

وبشأن مؤتمر الحوار الوطني أوضح المسؤول السوري أن بلاده جاهزة للحوار الوطني ولكن المعارضة ليست مستعدة.

أما المؤتمر القطري الحادي عشر لحزب البعث الحاكم في سورية فقال المسؤول الرفيع المستوى الذي رفض الكشف عن اسمه انه سيعقد بعد إجراء الانتخابات البرلمانية.

● دمشق ـ هدى العبود

كيلو يطلق «الجبهة الديموقراطية» المعارضة لتسليح الثوار

باريس ـ أ.ش.أ: أعلن المعارض السوري البارز ميشيل كيلو أنه يعتزم إطلاق كيان جديد للمعارضة السورية يحمل اسم «الجبهة الديموقراطية» في الخامس عشر من ابريل الجاري من القاهرة.

ونقلت صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية عن كيلو في حوار نشرته أمس «إن الجبهة الديموقراطية ستضم ممثلين عن المجتمع المدني السوري من الداخل من الذين قضوا سنوات داخل السجون السورية، إضافة إلى أعداد من الشباب الذين يمثلون لجان التنسيق المحلية.. وذلك على عكس من المجلس الوطني السوري الذي يشكل من معارضين سوريين في الخارج».

وأضاف أن الجبهة الجديدة تعارض تسليح الثوار على عكس المجلس الوطني الذي يدعو إلى هذا الأمر، مشيرا إلى أن الجبهة الديموقراطية ستكون بمثابة «مجلس الحكماء» الذي سيعمل على التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية الحالية.

وعما إذا كان الحل السياسي يتضمن بقاء الرئيس السوري بشار الأسد، قال كيلو «إن السوريين لا يريدون الأسد الذي يسخر من الشعب.. لكننا نعتقد أنه لابد من حل سياسي تدريجي غير جذري حيث ان تسليح الانتفاضة من شأنه الإطاحة بالشعب وليس بالنظام».

وأكد أن التدخل الخارجي لن يؤدي إلى نهاية السلطة التي تحكم البلاد منذ 40 عاما خلافا لاعتقاد البعض في المعارضة بالخارج، مضيفا أن هناك 1,5 مليون من أفراد المخابرات والجيش والميليشيات في سورية.. وهذا النوع من القوة لا يمكن تفكيكه إلا تدريجيا، مشددا على ضرورة العمل على انضمام هؤلاء لكفاحنا من أجل الديموقراطية.

وتابع «يجب علينا أن نظهر لهم أنه قد تكون هناك بالنسبة لهم أيضا وسيلة للخروج، وعلينا أن نكون قادرين أن نقول لهم انه سيتم الحفاظ على مصالحهم، وانهم يمكن أن يلعبوا دورا في سورية الغد».

وأضح كيلو أن حزب البعث قد يلعب دورا في العملية الديموقراطية، مشددا على ضرورة الحفاظ على «الدولة في سورية».

الحكومة السورية توافق على "الإجراءات المحددة لزيارة أماكن الاحتجاز" للصليب الأحمر

المعارضة السورية تدعو للتظاهر في "جمعة من جهز غازياً فقد غزا" والجيش يكثف عملياته في ريف حلب وحمص وريفها

صورة بثها ناشطون لرضيعة تعاني من سوء تغذية نتيجة حصار وقصف حي الخالدية في حمص

عواصم ـ وكالات: واصلت القوات السورية أمس حملة الاقتحامات والمداهمات بينما تواصلت الاشتباكات بينها وبين المشققين في عدد من مناطق البلاد ما اسفر عن مقتل اكثر من 40 شخصا وجرح عدد من الاشخاص، بحسب مصادر متطابقة.

وفيما دعا ناشطو المعارضة إلى مظاهرات جديدة غدا تحت شعار جمعة «من جهز غازيا فقد غزا» قال ناشطون ان قتالا شرسا اندلع بين قوات الجيش السوري والجيش الحر في مناطق شتى من البلاد من بينها بلدة قريبة من العاصمة السورية دمشق التي من المنتظر ان يصلها فريق طليعي لحفظ السلام تابع للامم المتحدة. وقال مجلس قيادة الثورة في ريف دمشق ان الانفجارات ونيران الاسلحة الآلية الثقيلة هزت دوما على بعد 12 كيلومترا فقط من دمشق.

وفي ريف دمشق، قال عضو مجلس قيادة الثورة احمد الخطيب لوكالة فرانس برس «وصلت تعزيزات للقوات النظامية بعد منتصف الليل قبل الماضي إلى دوما، وبدأت الاشتباكات قرابة الساعة الثانية، واستمرت ساعة ونصف الساعة تقريبا قبل ان تنسحب عناصر الجيش الحر الى البساتين المجاورة».

واضاف الخطيب ان عملية اقتحام دوما «هي الرابعة خلال ثلاثة اشهر»، موضحا ردا على سؤال ان «القوات النظامية تجتاح المدن بأعداد كبيرة من الجنود والآليات وتتمركز في الشوارع الرئيسية متجنبة دخول الاحياء ولا تلبث ان تعود وتنسحب منها لتنفذ عمليات في مدن اخرى تشهد احتجاجات».

من جهة ثانية، نفى ناشطون ومراقبون ان تكون القوات السورية باشرت انسحابها من مناطق ريف دمشق التزاما بخطة المبعوث الدولي كوفي انان.

وقال عضو تنسيقية الزبداني عبدالله عبدالرحمن لوكالة فرانس برس ردا على ما نقلته صحيفة «الوطن» عن انسحاب «وحدات من الجيش (..) من بعض مناطق ريف دمشق كالزبداني» ان «هذا الخبر غير صحيح فالجيش مازال يقيم حواجزه التي تقطع اوصال المدينة». واضاف «اذا كان الجيش لديه مائتا آلية في الزبداني ونقل منها بضع آليات الى مناطق أخرى، فهذا ليس انسحابا». واشار الى تعرض مناطق مجاورة للزبداني للقصف المدفعي.

من ناحيته، قال المرصد السوري لحقوق الانسان ان الاشتباكات وقعت في أحياء دوما، لافتا إلى أن «اعمدة الدخان تتصاعد من مبنى بمحيط الجامع الكبير» للمدينة التي تقع على بعد كيلومترات من المدخل الشمالي للعاصمة.

وقال مدير المرصد السوري رامي عبدالرحمن في اتصال مع فرانس برس «لا يمكن الحديث عن انسحاب للقوات النظامية في منطقة من مناطق الريف (التزاما بخطة انان) فيما هي تواصل قصفها وعملياتها العسكرية في مناطق الريف الاخرى». واضاف ان «المطلوب انسحابات فعلية وليس انسحابات اعلامية». من جهتها، أفادت لجان التنسيق المحلية عن اشتباكات بين الجيش ومنشقين في حرستا. وذكرت في بيان ان الاشتباكات «استمرت طيلة الليلة قبل الماضية في ادارات محلية لتنظيم شؤون هذه المناطق».

وقد أشار المرصد من جهته الى «نداءات عبر مكبرات المساجد تدعو عناصر الجيش النظامي للانشقاق والدخول الى البلدات، فيما قتل ثلاثة عناصر من الجيش اثر استهداف سيارة عسكرية في ريف حلب الشمالي».

واستمرت الاشتباكات والقصف على مداخل بلدة عندان التي تعرضت لقصف بالقذائف في ظل محاولة القوات العسكرية السورية اقتحامها. وقال الحلبي ان مدينة حلب تشهد انتشارا أمنيا كبيرا «تحسبا على ما يبدو لخروج تظاهرات تضامنية مع الريف».

من ناحيتها ذكرت لجان التنسيق المحلية ان القصف المدفعي بمحافظة حمص شمل كلا من الرستن وقرية الزعفرانة المجاورة حيث قتل خمسة وأصيب ثلاثون بإصابات معظمها خطيرة يصعب علاجها في ظل نقص شديد في المعدات والكوادر الطبية. وقال ناشطون إن عشرات القذائف سقطت على أحياء الخالدية والقرابيص والقصور والسوق المسقوف والحميدية وباب هود بحمص من فرع المخابرات الجوية فيما سمعت انفجارات وأصوات إطلاق نار كثيف بأسلحة ثقيلة في الغوطة.

من جهتها أفادت الهيئة العامة للثورة السورية بأن قوات النظام قامت باستهداف المستشفى الوطني في حمص بقذائف وصواريخ أدت الى احتراق الطابق الثالث بشكل كامل واشتعال النيران بباقي أرجاء المبنى.

من جانبها ذكرت شبكة شام الاخبارية أن 100 جندي منشق هاجموا قوات الجيش النظامي في عندان بريف حلب وقاموا بإعطاب خمس دبابات وحاولوا تأمين نزوح العائلات من الاماكن التي تشهد مواجهات عنيفة.

وفي ريف درعا، اقتحمت قوات عسكرية قرية كفرشمس وقامت بحملة مداهمات بحثا عن مطلوبين للسلطات فيما تم استهداف سيارة عسكرية في قرية النعيمة بعد منتصف الليل قبل الماضي ما أدى الى مقتل جنديين على الاقل من ركابها، بحسب المرصد. وافادت لجان التنسيق عن خروج تظاهرات طلابية في جامعة درعا تطالب باسقاط النظام.

ويأتي هذا التصعيد الميداني فيما اعلنت اللجنة الدولية للصليب الاحمر موافقة السلطات السورية على زيارة اللجنة الدولية للصليب الاحمر «لاماكن الاحتجاز»، حسبما افاد بيان للجنة تلقت فرانس برس نسخة منه.

وقال البيان ان «وزارة الخارجية والمغتربين وافقت على الإجراءات المحددة لزيارة اماكن الاحتجاز» في سورية، مشيرا الى هذا الاتفاق «سيوضع موضع التنفيذ في زيارة تقوم بها اللجنة الدولية للأشخاص المحتجزين في سجن حلب المركزي» بدون تحديد تاريخ الزيارة.

وتقدم رئيس اللجنة جاكوب كلينبرغر بطلب جديد للسلطات لزيارة الاف المعتقلين الذين اوقفوا منذ بداية حركة الاحتجاجات في منتصف مارس 2011.

وتأتي هذه الموافقة ضمن اتفاق تم التوصل اليه خلال مباحثات اجراها كلينبرغر مع مسؤولين سوريين خلال زيارته الى سورية يسمح بـ «حضور أوسع للجنة الدولية في البلاد».

كما تم الاتفاق بين الخارجية السورية واللجنة الدولية على إجراء «يتعلق بكيفية تفعيل مبادرة اللجنة الدولية التي تطالب بوقف القتال لفترة محددة لدواع إنسانية في المناطق المتضررة من القتال»، بحسب البيان. وبحسب المرصد السوري لحقوق الانسان، يوجد «في سورية الان بين 25 الف معتقل و30 الفا» على خلفية الاحتجاجات، فيما يصل عدد «الذين عاشوا تجربة الاعتقال منذ اندلاع الاحتجاجات الى مئة الف». وطالب مدير المرصد رامي عبدالرحمن «السماح للصليب الاحمر بالدخول الى اقبية الفروع الامنية، اذ ان هذه المراكز هي التي تضم المعتقلين السياسيين بينما السجون فيها موقوفون جنائيون غالبا».

«التغيير الوطني» يتهم النظام السوري ببيع سندات خزينة لدول أجنبية تفوق موجودات «المركزي»

باريس ـ أ.ش.أ: حذر تيار «التغيير الوطني السوري» المعارض، من محاولات نظام الرئيس بشار الأسد، من بيع سندات خزانة لعدد من الدول، بغية الحصول على مزيد من الإمدادات المالية، لتمويل حرب الإبادة التي يشنها على الشعب السوري منذ أكثر من عام.

وأشار «تيار التغيير» في بيان صحافي وزعه المكتب الإعلامي بباريس امس إلى أن بيع سندات خزانة، يعني أن الأسد، سيكبل الشعب السوري، بمليارات إضافية من الديون، بعد أن استكمل هذا النظام وقبله نظام والده حافظ الأسد خراب الاقتصاد الوطني السوري على مدى أكثر من أربعة عقود «على حد وصف البيان».

وأضاف البيان أن بيع هذه السندات يعني أيضا، أن الشعب السوري الذي يدفع الآن ثمن الأسلحة التي تقتله، سيحوله بشار إلى مدين يحصل على المال، من أجل استكمال عمليات قتله.

وأكد تيار التغيير الوطني، على أن الشعب السوري لن يكون مسؤولا في أعقاب زوال نظام الأسد، عن أية ديون ناتجة عن بيع سندات خزانة، لاسيما أنها تأتي من نظام لا شرعي، فضلا عن أنها تستخدم في حرب الإبادة الشاملة التي تشهدها سورية على مدار الساعة، موضحا أن الأموال التي يسعى الأسد إلى جمعها عن طريق بيع سندات تقدر بحوالي 20 مليار دولار، تفوق في حجمها ما كان يملكه البنك المركزي السوري قبل الثورة الشعبية السلمية العارمة، والبالغة 17 مليار دولار، في حين وصل الاحتياطي النقدي في هذا البنك حاليا إلى قرابة 5 مليارات دولار.

ودعا تيار التغيير الوطني، الدول التي يسعى النظام إلى بيعها سندات الخزانة، إلى رفضها باعتبارها سندات مسروقة من شعب يتعرض لأبشع أنواع الفظائع في التاريخ الحديث، فضلا عن أنها معروضة من نظام لا شرعية له، سينتهي هو وسيبقى الشعب السوري في النهاية.

كما دعا «تيار التغيير»، أصدقاء الشعب السوري، الى التحرك الفوري من أجل الضغط على هذه الدول، لوقف التعامل الاقتصادي بكل أنواعه مع نظام الأسد، وحماية الشعب السوري من ديون جديدة تضاف إلى تلك التي كبل بها، ليس فقط من خلال بيع سندات، ولكن عن طريق نهب ثروة البلاد على مدى أكثر من أربعين عاما.

أكثر من 1000 يفرون إلى تركيا ودمشق تغري رجال أعمال أتراكاً ببيع نفطها مقابل عمولة 20٪

أنقرة ـ وكالات: صرح مسؤول تركي امس بأن ما بين 800 و900 سوري فروا إلى تركيا خلال الـ 24 ساعة الماضية فقط.

وقال المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه «هناك زيادة في تدفق الأعداد عبر الريحانية، وكان العدد ما بين 800 و900 أمس».

والريحانية بلدة حدودية في إقليم هاتاي بجنوب تركيا وبذلك يرتفع عدد اللاجئين الى 21 ألف لاجئ سوري يقيمون في عدد من المخيمات في هاتاي وفي إقليم غازي عنتاب التركي المجاور.

في سياق آخر، عرضت دمشق مقترحا على رجال الأعمال الأتراك الذين عملوا في السابق بسورية من أجل بيع نفطها الخام، تفاديا للعقوبات المفروضة على النظام السوري وعدم قدرته على تصدير النفط الخام.

وذكرت صحيفة «توداي زمان» التركية ـ الصادرة باللغة الانجليزية امس أن رجال أعمال سوريين معروفين بقربهم للنظام في دمشق أجروا اتصالاتهم مع رجال الأعمال الأتراك لهذا الغرض.

ويتضمن المقترح تسلم عمولة نسبتها 20٪ على كل صفقة بيع نفط خام بكمية 800 ألف برميل، فيما أكد أحد رجال الأعمال الأتراك طلب عدم ذكر اسمه صحة الخبر الوارد.

ونقلت الصحيفة عن رجل الأعمال قوله «إن الجانب السوري طلب تسليم النفط الخام إلى بلد ثالث في أوروبا عن طريق لبنان، ولكننا رفضنا المقترح من الناحية الأخلاقية».

وأشارت الصحيفة إلى أن نظام بشار الأسد يحتاج لمبلغ يقارب 500 مليون دولار شهريا لدفع رواتب العسكريين من أجل قمع التظاهرات المناهضة للنظام.